

(المستخلص)

تُعد القيادة من المسلمات في المجتمعات وعلى مرّ العصور ، ففي المجتمعات القبلية ظهرت سلطة رؤساء القبائل في قيادة أفراد القبيلة ، وتحديد أعمالهم وتعاملاتهم مع بقية الأفراد ، وتدرّجت تلك المهمات ، وتطورت لقسمة المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما : طبقة الحكام وطبقة المحكومين، وكذلك الحال لما يخص الإدارة إذ لا بد من وجود موظفين بمراتب أعلى من بقية الموظفين ، يتولون قيادة المرفق العام وإدارته لتحقيق الاهداف.

لقد كان يُنظر الى وظائف الدرجات العليا على أنّها وسائل للفئات الحاكمة من اجل تنفيذ سياساتها وتوجهاتها فضلا عن عدها استحقاقات ومكاسب لا يجوز التنازل عنها ، وقد كان هذا الأمر يتم على حساب استقرار العمل ، وسير المرافق العامة إذ لم يكن التعيين يتم على أساس الكفاءة و إنما يتم على أساس الانتماء السياسي والحزبي ، فقد تمكنت كثير من البلدان من تجاوز هذا النهج بعد تطور السياسة ونضجها فيها ، إلا إنّ البلدان الاخرى – ومنها العراق- لم تتمكن من القيام بذلك وظل التعيين في تلك الوظائف سبباً للصراعات والخلافات ، ومادة دسمة للتقاسم بين من يتولون حكم تلك الدول.

تناول هذا البحث تعريف موظفي الدرجات العليا وتمييزهم عن الموظفين في بقية الدرجات الوظيفية ، وكذلك بياناً لحقوقهم وواجباتهم ، و تناولنا البحث في السلطة المختصة بتعيينهم والآلية ، التي يتم بها عملية التعيين ، أمّا الهدف الأساس من هذا البحث فهو اختصاص الإدارة بإعفاء

موظفي تلك الدرجات ، وكيف للإدارة أن تعفي هؤلاء الموظفين و السبيل إلى ذلك ، وتمّ التعرّيج على رقابة القضاء على مثل تلك القرارات الخاصة بالإعفاء ، فقد تناولنا بالتفصيل أجزاء القرار الإداري ، وكيفية نظره من قبل القضاء ، فقد وضعنا نصب أعيننا الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري في العراق والمبادئ الصادرة عن مجلس الدولة التي كان لها الاثر الكبير في إغناء مادة البحث و معرفة اتجاهات القضاء الإداري العراقي ، ولزيادة الفائدة ، قمنا بمقارنة ما ورد في القانون العراقي من نصوص تخص الموضوع مع بعض القوانين في الدول العربية ذات أنظمة حكم مختلفة بين ملكي وجمهوري ، لغرض تأشير مواضع الخلل والنقص ، و قدّمنا بعض التوصيات التي نعتقد بأهميتها لإصلاح الأخطاء والمثالب التي تمّ تأشيرها عبر بحثنا هذا ونأمل أن تسهم في حال الأخذ بها في تطوير النظام القانوني الخاص بهذه الشريحة المهمة من الموظفين.